الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وآثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي

د. عبد الخالق دبي عبد المهدي الجبوري

Abstract

We dealt with in this paper the General Agreement on Trade in Services through the introduction of By goods in the process of liberalization of the international exchange as a means to promote economic growth and its great importance in international trade As long as the search for Iraq, we dealt with the indicators of service sectors, including construction, housing, transport, telecommunications, banking, insurance, banking institutions and non-banking financial institutions, has been the focus Emphasis was placed on the tourism aspect in general and religious tourism paralyze special and reached a set of conclusions was the most important of the possibility of Iraq building service sector privileged if it wants to, because it possesses elements of promoting and directing some of its potential financial and human resources to drive the industry and stay away from situations financial and administrative corruption that marred and destroyed economic infrastructure of the Iraqi economy.

المستخلص

تناولنا في هذا البحث الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات من خلال إدخالها إلى جانب السلع في عملية تحرير التبادل الدولي كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وما لها من أهمية كبيرة في التجارة الدولية ، وما دام البحث يتناول الاقتصاد العراقي فتم التطرق إلى مؤشرات القطاعات الخدمية ومنها التشييد والسكن، النقل، الاتصالات، البنوك والتامين، المؤسسات المصرفية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتم التركيز على الجانب الخدمي الخاص بالسياحة بشك عام والسياحة الدينية بشك خاص وتوصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها إمكانية العراق بناء قطاع خدمي متميز إذا ما أراد ذلك بسبب امتلاكه مقومات النهوض وتوجيه بعض من إمكانياته المالية والبشرية للارتقاء بهذا القطاع والابتعاد عن حالات الفساد المالي والإداري التي شوهت ودمرت البنية التحتية الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

مقدمة

بناءاً على الأهمية المتزايدة للقطاع الخدمي سواء على المستوى المحلي أم الدولي، سعت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية لإدماج هذا القطاع ضمن اتفاقية الجات على الرغم من المعارضة الشديدة لمعظم الدول النامية، وبعد جهود عديدة أدرجت تجارة الخدمات في جولة محادثات اورغواي والتي بدأت عام 1986 وانتهت عام 1994 في مراكش، وأصرت الدول النامية على أن تكون المفاوضات في شأن تجارة الخدمات منفصلة عن تجارة السلع تجنباً لارتباط التنازلات بين القطاعين، وقد وضعت أسس تنظيم تجارة الخدمات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade in Services. وهناك (156) دولة عضو في منظمة التجارة العالمية منها (13) دول عربية منضمة إلى اتفاقية الخدمات.

وما يخص بحثنا فأن العراق واجهّ ظروفا صعبة ومعقدة انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على واقع الاقتصاد العراقي، فضلاً عن سيادة القرار السياسي على القرار الاقتصادي كل ذلك أدى إلى بروز مشاكل اقتصادية كالركود الاقتصادي وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة.

أما التجارة الخارجية والتي يعتمد عليها العراق بشكل أساسي في إدامة متطلبات التنمية فقد انحسرت، كما إن العجز المزمن أصلا في ميزان المدفوعات قد تزايد هو الآخر وبالتالي فقد ظهر التضخم الحاد، وبسبب هذه المشاكل فقد عملت الدولة على إتباع سياسة اقتصادية مرنة للحد منها وكان من أهم العوامل التي أسهمت في التخفيف من حدة هذه المشاكل إعطاء الحكومة دوراً مهماً للقطاع الخاص، إذ ألغت

احتكار الدولة لفعاليات بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والصيرفة والتأمين وقامت بتعديل وإصدار التشريعات التي تحقق دعم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبشكل أكثر تحديداً في القطاعات الخدمية.

لقد عانى قطاع الخدمات من الظروف الصعبة التي اشرنا إليها وانعكس هذا التدهور على القطاعات الإنتاجية والذي انعكس بشكل سلبي على هذا القطاع ، فقد أدى ذلك إلى تعطل شبه تام لبعض أجزاء الخدمات كالسياحة وتعثر الأخرى كالاتصالات وخدمات البنوك والتأمين والتي لم تأخذ دورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات نتيجة لوجود البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالظروف الاستثنائية التي مر بها العراق والتي استمرت أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً، أدى إلى تعطيل معظم قدراته الإنتاجية فضلاً عما لحق ببناه الارتكازية من دمار ومن ضمنها القطاع الخدمي والذي يتصل اتصالاً مباشراً بالمواطن.

هدف البحث: يهدف البحث إلى توظيف ما يتمخض عنه قطاع الخدمات في إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق بعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

فرضية البحث: من هنا جاءت فرضية البحث حول دور قطاع الخدمات في أن يكون محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، فهذا القطاع والذي هو جزء من القطاع الاقتصادي بشكل عام كيف يمكن أن يكون قادراً على تحريك التنمية بالاتجاه الصحيح في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بعد انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

لقد تضمن البحث ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات واحتوى على ثلاث فقرات، هي الأهمية النسبية للخدمات في التجارة الدولية، تحرير الخدمات مطلب عالمي، بعض نصوص الاتفاقية والالتزامات الدولية، أما المبحث الثاني فتناول مؤشرات القطاعات الخدمية في العراق ومنها التشييد والبناء، النقل، الاتصالات، البنوك والتأمين، المؤسسات المصرفية، المؤسسات غير المصرفية.

والمبحث الثالث والأخير تناولنا فيه قطاع الخدمات في العراق وإمكانية التطور، وأشتمل على السياحة الدينية والآثار المتوقعة والمعوقات، وأخيراً ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

General Agreement on Trade in Services-(GATS)

لقد انفردت جولة اوراغواي ولأول مرة في تاريخ (الجات) بأنها أدخلت الخدمات إلى جانب السلع في عملية تحرير التبادل الدولي كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي[1]، ولكن عملية وضع إطار متعدد الأطراف لمبادئ وقواعد التجارة في الخدمات لم يكن بالأمر الهين.

وبقدر ما كان يرافق هذه الخطوة من خطورة انعكست بالتالي على الحذر والمرونة في المناقشات، الأمر الذي أدى إلى كثرة الاستثناءات والإعفاءات التي اتسمت بها هذه الاتفاقية، لذلك نرى إن حجم الإنجاز الفعلي في مجال تحرير الخدمات والذي وضعت خطوطه العامة هذه الاتفاقية كان متواضعاً جداً لكل دول العالم، فالبلدان التي وقعت على الاتفاقية لاسيما الدول العربية، فأنها لم تلزم نفسها إلا بالقليل جداً فيما إذا أخذنا الأهداف العامة للاتفاقية كمقياس، حتى إن مصر التي ألزمت نفسها بالكثير مما التزمت به الدول العربية الموقعة على الاتفاقية فأنها قد عادت عما التزمت به[2].

الأهمية النسبية للخدمات في التجارة الدولية:

كان من أهم الأمور التي دفعت الدول الصناعية على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية لأدراج الخدمات ضمن مفاوضات الاوراغواي هو النمو السريع لتجارة الخدمات في العقود الأخيرة، فقد ارتفع نصيب الخدمات من إجمالي التجارة الدولية من 17% في العام 1980 إلى 22% في العام 1992[3] حتى وصل الى23%في العام2005 فكان أسرع من نمو تجارة السلع، حيث بلغ الحجم المطلق للتجارة الدولية في الخدمات ما يزيد على (ترليون) دولار في العام 993ووصل الى 1415 مليار دولار عام 2000 ووصل الى 1440 مليار دولار عام 2005[4].

ومن هذا يتضح انه كان أمراً طبيعياً إن تدرج الخدمات على جدول المفاوضات المتعدد الأطراف بغض النظر عن دوافع وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، وتتزايد مخاوف الدول النامية ومطالبتها المستمرة خلال المفاوضات على احترام الإطار الذي سيصنع أهداف السياسات والقوانين الوطنية الخاصة بالخدمات على اعتبار إن ذلك يمس جزء من سيادتها الوطنية على أرضها.

وعلى الرغم من إن الكثير من الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في مجالات مختلفة مثل السياحة إلا إن معظمها تتوقع الخسارة نتيجة لتحرير التجارة ولاسيما الهند والبرازيل اللتان تعتمدان كثيراً على تصدير الخدمات، من هذا كان تحفظ البلدان النامية على إدراج

(1) د. ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001،ص79.

(2) B.Hoekman and G.Brgo, Trade in services. The GAT's and the Arab countries. Paper presented at: the Uruguay round and the Arab countries. IMF, 1996,p16.

(3) إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

(4) نفس المصدر السابق.

الخدمات في مفاوضات الجات إلا إن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الصناعية جعل الكل يرضخ للمشاركة في المفاوضات.

إن تحرير التجارة وحتى النمو الاقتصادي لا يعتبران أهدافاً بحد ذاتهما، فالهدف المطلق لأي حكومة هو رفع مستوى معيشة الفرد في أوسع معانيها، والسياسة التجارية هي احد الأدوات المتعددة التي تستعملها الحكومات لمتابعة هذا الهدف، ولكن مع ذلك فالسياسة التجارية مهمة جداً للترويج للنمو وتجنب النزاعات، ويعتبر بناء نظام التجارة المتعدد الأطراف على مدى الخمسين عاماً الماضية احد أكثر الإنجازات تمييزاً للتعامل الدولي في التاريخ، على الرغم من إن النظام غير كامل وهذه احد الأسباب التي تجعل المفاوضات الدورية ضرورية، ولكن سيكون العالم أكثر فقراً وأكثر خطورة بدونه.

ويعتمد إنتاج وتوزيع الخدمات مثل أي نشاط اقتصادي آخر على تلبية طلب الأفراد والاحتياجات الاجتماعية ويعتبر العنصر التالي- الاحتياجات الاجتماعية- متصلاً بشكل خاص بقطاعات مثل الصحة والتعليم والتي تعتبر في بعض الدول إذا لم يكن في جميعها صميم مسؤولية الحكومة حيث تخضع للمراقبة والمتابعة[1].

(1) الاتفاق العام للتجارة والخدمات، الحقيقة والخيال، ترجمة شركة ابو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر،ص5.

وبلغ حجم التجارة في الخدمات لعام 1999بحدود (1350) مليار دولار أمريكي أو ما يعادل (20%) من مجموع التجارة عبر الحدود، وهذا اقل من الحجم الحقيقي للتجارة الدولية في الخدمات والتي يتم معظمها عن طريق تأسيسها في سوق التصدير ولا تسجل في إحصاءات ميزان المدفوعات، وفي العقدين الماضيين نمت التجارة في الخدمات بشكل أسرع من تجارة السلع وقد أبدت الدول النامية اهتماماً بالغاً في العديد من قطاعات الخدمات مثل السياحة، الصحة، البناء، وطبقاً للمجلس العالمي للسياحة والسفر فأن السياحة تعد اكبر قطاع توظيف في العالم، وطبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي لعام 1999 فأن صادرات السياحة قد بلغت (443) مليار دولار أمريكي أي (33%) من صادرات الخدمات العالمية و(6.5%) من مجموع الصادرات،وان احصاءات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال الخدمات من دولة الى اخرى ولا تسجل العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الاجنبية والشركات المحلية وتستحوذ الدول الصناعية على الجزء الاكبر من تجارة الخدمات فكانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بحدود 70% اما الدول النامية فكانت النسبة 50% حسب احصاءيات عام 2005،وبلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم في حين لاتتجاوز صادرات البلدان الافريقية 30 مليار دولار أي 2,1% من صادرات الخدمات في العالم وتبلغ وارداتها 38 مليار دولار أي 2,7%من الواردات العالمية ولا تتعدى صادرات وواردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية ،اماتجارة الخدمات لبلدان الشرق الاوسط فلا تزيد

على تجارة الخدمات في افريقيا وتسجل السعودية المرتبة الاولى من حيث وارداتها البالغة 14 مليار دولار[1].

ولحين انعقاد مفاوضات الجات وسريانها عام 1995 لم تكن هناك حركة مماثلة لتحرير التجارة في الخدمات متعددة الأطراف، حيث يعتبر قطاع الخدمات الأسرع نمواً بالنسبة للاقتصاد العالمي، فهو يوفر أكثر من (60%) من الناتج العالمي وفي العديد من الدول يوفر أكثر حصة من الوظائف، ولكن عدم توفر الإطار القانوني لتجارة الخدمات الدولية كان استثنائياً لأن الفوائد المحتملة لتحرير الخدمات تعتبر كبيرة على الأقل كقطاع السلع وخطيراً لأنه لم يكن هناك أساس قانوني لحل تضارب المصالح الوطنية.

لذلك فأن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن تحقق جملة من الفوائد عند تطبيقها ومنها[2]:

1. الأداء الاقتصادي: تعبر البنية التحتية الفعالة للخدمات شرط مسبق للنجاح الاقتصادي حيث إنها توفر مدخلات ستراتيجية مهمة لجميع القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، البنوك، التأمين والمواصلات.
2. التنمية: من الممكن عند دخول المصدرين والمنتجين في الدول النامية في خدمات متميزة على استغلال قوتهم التنافسية بغض النظر عن السلع والخدمات التي يبيعونها، كما استطاعت بعض الدول النامية بالاستناد إلى الاستثمار الأجنبي والخبرة والتقدم في أسواق الخدمات الدولية- السياحة والبناء- إلى تطوير البرامج والرعاية الصحية حتى أصبح تحرير الخدمات عنصراً أساسياً للعديد من استراتيجيات التنمية.
3. ادخارات المستهلك: هناك دليل قوي في العديد من الخدمات وليس في الاتصالات السلكية واللاسلكية فقط بأن التحرير يوفر أسعاراً منخفضة أكثر وجودة أفضل وتشكيلة أوسع للمستهلكين لهذا حتى إذا ارتفعت بعض الأسعار أثناء تحرير التجارة على سبيل المثال تكلفة المكالمات المحلية فأن ذلك يتفق مع انخفاض السعر وزيادة الجودة في مكان آخر.
4. الابتكارات السريعة: شهدت الدول ذات أسواق الخدمات المتحررة إنتاجاً أضخم وابتكارات علمية فمثلاً النمو السريع والمتصاعد لشبكة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية والتطور الهائل في الاتصالات أدى إلى أن تأخذ الخدمات دورها الرائد في هذا المجال.
5. الشفافية والتوقعات: تعادل التزامات الدولة لجدول الخدمات ضماناً قانونياً ملزماً يسمح للشركات الأجنبية بالحصول على خدمتهم تحت الظروف المستقرة، وهذا يعطي كل من يملك حصة في القطاع سواء المنتجين والمستثمرين والعمال

(1) صباح نعوش، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، العرب ومنظمة التجارة العالمية،2004،ص25.

(2) الاتفاق العام للتجارة والخدمات، مصدر سبق ذكره، ص7.

والمستخدمين فكرة واضحة عن ما يحصل في المستقبل ويمكن لهم التخطيط على هذا الأساس الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل.

6. نقل التكنولوجيا: تساعد التزامات الخدمات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ويساهم بمهاراته وتقنيته الجديدة التي تدخل في الاقتصاد وبطرق مختلفة.

تحرير الخدمات مطلب عالمي:

على الرغم من معارضة الدول النامية إدراج الخدمات في المفاوضات التي جرت في الاوراغواي إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية كانت إرادتها هي الأقوى- على اعتبار إن هذه الدول هي التي تدير عجلة الاقتصاد العالمي- حيث نبهت دول عديدة وفي مقدمتها البرازيل والهند إلى خطورة هذه الخطوة على القطاعات الوطنية المنتجة للخدمات في البلدان النامية، فضلاً عما يمكن أن تتعرض له قطاعاتها الخدمية من أضرار المنافسة غير المتكافئة في حالة رفع الحواجز أمام الخدمات القادمة من الدول الصناعية منطقية ومشروعة إذا ما أخذنا بالاعتبار صغر حجم الشركات المنتجة للخدمات فيها حيث إنها اقل كفاءة من الشركات المنتجة للخدمات نفسها في أسواق الدول الصناعية لتبين خطورة ما يمكن أن يحدث مستقبلاً من أن تتخلى الشركات الوطنية عن مواقعها في بلدانها الأم لتحتله الشركات متعددة الجنسية. وسط هذه المخاوف والمعارضة كان إصرار الولايات المتحدة والدول الصناعية أقوى وأشد، وهكذا دخلت الخدمات في إطار محادثات جولة الاوراغواي بضغط من هذه الدول لاعتبارات خاصة بها ولا علاقة للآخرين بذلك، فقد كان من أهم أسباب هذا الموقف المتشدد والهادف إلى إدخال هذا القطاع في التحرير هو العمل على تحقيق مكاسب كبيرة من تجارة الخدمات الأمر الذي سيساعدها على تحسين أوضاع اقتصاداتها. فمثلاً يساهم قطاع الخدمات الأمريكي بنسبة (5,5%) من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (2) ترليون دولار فضلا عن الكفاءة العالية للخدمات التي ينتجها والتي تمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا يساعد على خفض العجز في الميزان التجاري وبالمحصلة النهائية ميزان المدفوعات إذا علمنا إن صادراتها من الخدمات تتجاوز (162) مليار دولار عام 1997 لترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأمريكي الى 6,5% عام 2010[1].

(1) بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.

وما ينطبق على الولايات المتحدة فأنه يسري في الواقع على كثير من الدول المتقدمة، إلا إن مخاوف الدول النامية كانت مبررة إذا علمنا إن ميزاتها النسبية في قطاع الخدمات إنما هي اقل بكثير مما هو عليه الحال في الدول المتقدمة ففي كل قطاع من قطاع الخدمات تكون الارجحية لتلك الدول وحتى إن قطاعاتها الخدمية تحقق نمواً متواصلاً

على خلاف الدول النامية التي تعيش قطاعاتها الخدمية في تراجع مستمر.

نصوص الاتفاقية والالتزامات الدولية

لقد تضمن الاتفاق النهائي لجولة الاوراغواي جملة من النصوص نتناولها كمجاميع ليتسنى معرفة أهم التزامات الدول الموقعة، وتضمن الجزء الأول من الاتفاقية تحديد المجالات التي تشتمل عليها من خلال التوضيح التفصيلي لماهية تجارة الخدمات وماذا يعني بها، وقد تم اعتماد نمط تأدية الخدمة في عملية التحديد هذه على أساس إن التجارة في الخدمات تأخذ إشكالا مختلفة، فالخدمة التي تعتمد على أن ينتقل مواطن دولة معينة لتقديم خدماته في دولة أخرى (تنطبق هذه الخدمات المقدمة من الخبراء والخدمات الاستشارية وكل ما يخص المقاولات الهندسية) أو إن الخدمة نفسها تنتقل من دولتها ألام إلى دولة أخرى بحاجة لها وتبغي الاستفادة منها (وهذا ينسحب على الخدمات المصرفية وشركات التأمين)، وهنالك الخدمات التي يحصل عليها مواطني دولة معينه بعد انتقالهم إلى دولة أخرى تقدمها لهم (وهذا ما يحصل بالنسبة للخدمات السياحة التي تقدم للمستهلكين الأجانب داخل حدود دولة معينه) أو إن الخدمة تقدم لبلد معين يكون بحاجة لها داخل حدوده مما يؤدي إلى انتقال شركة معينه أو احد فروعها إلى داخل حدوده يستفيد من خدماتها (في هذه الحالة فأن الأمر يتطلب إنشاء شركات أجنبية داخل حدود البلد المستفيد أو فروع لشركات أجنبية تقدم لها الخدمة المطلوبة) وقد شمل هذا الجزء مجمل الخدمات التي تقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية ونعني بذلك الخدمات التي تقدم على أساس تجاري، أما خدمات البنوك المركزية فقد عدت من وظائف الحكومة لذا فهي غير تجارية.

وفيما يخص الجزء الثاني فقد يتضمن الالتزامات والأنظمة العامة، ومن أهم الالتزامات التي فرضتها الاتفاقية على الدول الموقعة عليها مبدأ توفير المعاملة الخاصة بالدولة الأكثر رعاية، وكان من المفترض إن يطبق هذا المبدأ فوراً على الدول الأعضاء بحيث تتوفر لكل خدمة ولكل موردي الخدمات هذه الأفضلية، ولكن ما حدث كان خلافاً لذلك حيث لم يطبق هذا المبدأ فوراً على كل الخدمات وكل موردي الخدمات بسبب بروز ظاهرة الاستثناءات، فقد منحت الاتفاقية للدول الحق بتحديد ما تراه من استثناءات خاصة ببعض المجالات من الشروط التي فرضتها هي وحددت طبيعة هذه الاستثناءات وشروطها.

أما الشروط التي وضعتها الاتفاقية للدول فقد كان أهمها يتركز على إن تراجع هذه الاستثناءات بعد مضي (5) سنوات على أن لا تتجاوز (10) سنوات، وفعلا ً فقد طلبت الكثير من الدول استثناءات عديدة كان في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اليابان ودول المجموعة الأوربية[1].

(1) د.حميد ألجميلي، جولة أورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، من بونتاويل إستي 1968 الى مراكش 1994 ،ت2 –ك1 ،1995 ،ص20 .

ومما تتضمنه الاتفاقية أيضاً مسألة فتح الأسواق، وقد نصت على التحرير الفوري للتجارة وكذلك إلى عدم فتح الأسواق أمام تجارة الخدمات بشكل عام، بل تعمل الدول على تحديد أي من القطاعات يتطلب فتح أسواقها أمام ما يورده من خدمات، فضلا عن ذلك حيث التزمت به في جداولها وفقاً للمادة (17)، كما إن الاتفاقية سمحت للدول الأعضاء القيام بتجمعات إقليمية هدفها تحرير التجارة والخدمات داخل التجمع الإقليمي الذي تقيمه كل مجموعة من الدول فيما بينها، وقد نصت المادة (24) من اتفاقية الجات 1994 على دخول الدول في تكامل اقتصادي تستطيع في إطاره التوسع في تحرير التجارة الدولية بالسلع والخدمات، وكان من نصوص هذه الاتفاقية معاملة موردي الخدمات الاجانب على قدم المساواة مع مواطني الدولة المستفيدة[1].

(1) د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سبق ذكره، ص80.

المبحث الثاني

مؤشرات القطاعات الخدمية في العراق

لقد مر العراق بظروف صعبة ومعقدة خلال العقود الثلاثة الماضية حتى وقتنا الحاضر والتي كان من أكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني هو الحصار الذي أدى إلى بروز الاختلالات الكبيرة كالركود الاقتصادي وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة بشكل واسع، أما التجارة الخارجية والتي يعتمد عليها العراق بشكل أساسي في إدامة متطلبات التنمية فقد انحسرت، كما إن العجز المزمن أصلا في ميزان المدفوعات قد تزايد هو الآخر وبالتالي فقد ظهر التضخمً الحاد، أما تفاقم هذا الكم الهائل من الاختلالات فقد عملت الدولة على إتباع سياسة اقتصادية مرنة للحد منها، وكان من أهم العوامل التي أسهمت في التخفيف من حدة هذه المشكلات هو إعطاء الحكومة دوراً بسيطا للقطاع الخاص إذ ألغت احتكار الدولة لفعاليات بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والصيرفة والتأمين وقامت بتعديل وإصدار التشريعات التي تحقق هدف دعم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبشكل أكثر تحديداً في القطاعات الخدمية.

لقد عانى قطاع الخدمات من الظروف التي اشرنا إليها وانعكس التدهور الذي لحق بالقطاعات الإنتاجية سلباً عليه، فقد أدى ذلك إلى تعطل شبه تام لبعض أجزاء الخدمات كالسياحة، وتعثر الأخرى كالاتصالات وخدمات البنوك والتأمين التي لم تقم بدورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات نتيجة لوجود البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.

ولكي يتضح ما قام به هذا القطاع وما يمكن أن يقوم به مستقبلا فأننا سنتناول أهم معطياته من خلال مناقشة بعض المؤشراتً

الخاصة به لنرى مدى قدرة هذه المعطيات على المساهمة في عملية التحول التي يشهدها العراق في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي تدعو إلى الانفتاح والتحررية على الخارج ما يمكن أن يترتب على هذه الاتفاقية من آثار على تنمية القطاعات الخدمية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام[1].

مؤشرات القطاعات الخدمية

1- التشييد والسكن:

إن نشاط هذا القطاع ومنذ قيام الدولة العراقية مرتبط بطبيعة إنفاقها على خططها التنموية، فعند زيادة الإنفاق العام في مجالات التنمية فأن هذا القطاع ينشط بشكل كبير أما عند انحسار إنفاق الدولة على خططها التنموية فأنه يعتمد بشكل رئيسي على الإنفاق العائلي أو الشخصي مدعوماً من قبل المصارف المتخصصة التابعة للدولة.

لقد ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (5.5%) عام 1975 ارتفعت هذه النسبة إلى (5.8%) عام 1985 بفضل التوسع الكبير في إنفاق الدولة على خطة التنمية آنذاك[12]،وانخفضت هذه النسبة الى 7.1 %عام 1990 بسبب ماحصل من احداث خلال هذه السنة وما بعدها واخذت هذه النسبة بالانخفاض بعد عام 2003 اذ وصلت الى 1.4% عام 2004 الا انها بدات بالارتفاع بشكل تدريجي حتى وصلت الى 16.4%عام 2009 [3]، ويقدر عدد المشتغلين في العراق (القطاع العام والخاص) عام 2007 (7.664) مليون شخص اذ بلغ حجم التشغيل في نشاط التشييد والسكن 90% منها 10% للقطاع العام ،وتعكس هذه المؤشرات والنسب اهمية عمل القطاع الخاص ومدى قدرته على توسيع نطاق التشغيل في انشطة معينة قابلة للنمو والاستدامة،اما بالنسبة لحجم تكوين راس المال الثابت في العراق للعام 2007 وبالاسعار الجارية بلغ (28)مليار دولار،تقدر حصة القطاع الخاص فيه بـ(215)مليون دولار وبنسبة 4.5% من اجمالي تكوين راس المال الثابت وتتوزع هذه الحصة على الانشطة الاقتصادية بنسبة 28%للانشطة السلعية ،41% للانشطة الخدمية ،31% للانشطة التوزيعية،وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 25.5% الا ان هذه النسبة انخفضت الى ادنى مستوى لها عام 2000 فبلغت 0.3% لكنها اخذت بالارتفاع حتى وصلت الى 31.4% عام 2007[4] .ومن هذا العرض يتبين لنا بان السياسات الاسكانية السابقة والتي تمتد جذورها الى الخمسينيات من القرن الماضي والتي كانت في الغالب عبارة عن حلول جزئية وليست سياسات اسكانية فاعلة ادت الى التراجع بقطاع الاسكان وعدم انسجامه مع الضغط الحاصل بنمو السكان نتيجة لتباطؤ التشييد بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي ادت الى ازدياد العجز السكني

(1) د.عماد عبدا للطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2001،ص 287.

(2) وزارة التخطيط، واقع القوى العاملة وتطورها في العراق، بغداد،1991،ص97.

(3) صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد31 ،2011، ص52.

(4) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت للفترة 2004-2008 ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول لاعداد خطة التنمية الخمسية 2010-2014 للمدة 20-2009/5/21،ص5.

ومن خلال الواقع لهذا القطاع نلاحظ بان العراق يواجه نقصا خطيرا في الاسكان والذي يمكن ان يترك اثارا سلبية على مجمل نوعية الحياة والتنمية الحضرية ما لم يتم التعامل مع هذه المشكلة بشكل جدي .ان وجود الفرص لايعني بالضرورة قدرة القطاع الخاص على استغلال هذه الفرص ،فحين تؤكد خطة التنمية الخمسية 2010-2014 على الحاجة لوحدات سكنية ملائمة تقدر ما بين (1-3.5) مليون وحدة سكنية[1] ،فان القطاع الخاص لن يتمكن من تحويل هذه الاحتياجات المخططة الى فرص استثمارية حقيقية ما لم يتم تهياة بيئة اعمال منظمة ومستقرة وضامنة للاستثمار طويل الاجل ومعززة باطار مؤسسي مناسب وفعال .

(1) نفس المصدر السابق، ص20.

2- قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل الشريان الرئيسي لنجاح قطاعات الدولة المختلفة كونه يمثل حلقة الوصل بينها جميعا ولا يمكن النهوض بهذه القطاعات دون الارتقاء بالواقع العلمي والتكنولوجي لقطاع النقل وهذا اصبح واضحا وجليا في الدول المتقدمة. أولت خطط التنمية خلال فترة الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي إهتماما كبيراً بقطاع النقل وتضمنت تلك الخطط تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية لهذا القطاع وكان العديد منها مشاريع ذات طابع ستراتيجي .

ففي مجال الطرق كانت الستراتيجية خلال تلك الفترة تهدف الى التوسع في إنشاء الطرق والجسور والممرات الثانية والطرق الحقلية والطرق الريفية والطرق السريعة والغاء تقاطعات الطرق مع السكك الحديد لتحقيق سهولة في تنقل الاشخاص والبضائع وتوفير السلامة لمستخدمي الطرق وسهولة في وصول مستلزمات الانتاج الى أماكنها . وفي مجال الموانيء كان هدف الستراتيجية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي هو زيادة طاقة الموانيء والانتقال الى مواقع اقرب للمنافذ البحرية الدولية وإمكانية استقبال سفن وبواخر أكبر ، أما في السبعينيات فقد كان الهدف هو تعزيز دور مدينة البصرة من الناحية الصناعية من خلال إنشاء ميناء للاغراض الصناعية ليكون أحد مرتكزات المدينة الصناعية في البصرة .

وفي مجال السكك الحديد فقد كان هدف الستراتيجية ، خلال فترة الستينيات ، تحويل خطوط السكك من النظام المتري الى النظام القياسي ، أما في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فقد كانت تهدف الى ربط مراكز الانتاج الصناعي بمراكز الاستهلاك والتصدير ، الربط العرضي بين المدن ، إدخال أخر التطورات والمستجدات على نوعية ومواصفات السكك الحديد ، والمباشرة بإعداد التصاميم لمحاور جديدة بمواصفات حديثة ومتطورة . كما يمكن تطوير وتشجيع النقل بواسطة السكك الحديد من خلال السماح للقطاع

الخاص بفتح وكالات النقل بالسكك لاستقطاب طلبات النقل بواسطة السكك الحديد ومتابعة إيصالها نشاط السكك الحديد شأنه شأن بقية نشاطات قطاع النقل يمتاز بضخامة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ بناه التحتية ولذلك فإن إقدام المستثمرين يكون محدوداً على تنفيذ البنى التحتية إلا في المحاور التي تشكل جدوى إقتصادية عالية كمحاور نقل البضائع أو الطلب العالي والمستمر لنقل المسافرين ، أما في مجال التشغيل وتقديم الخدمات فان المجال واسع ومفتوح أمام القطاع الخاص . إن استعمال الاراضي العراقية كقناة جافة لتجارة الترانزيت بين شرق أسيا وتركيا وأوربا وسوريا سوف يزيد من فرص جذب المستثمرين للاستثمار في هذا النشاط ، إضافة الى محاور السكك التي ترتبط مع المدن الدينية وتعزز السياحة الدينية في البلد[16] .

من ناحية أخرى ، فإن شبكة النقل العالمية بين الشرق والغرب (شرق أسيا واوربا) سوف لن تتكامل من دون مرورها عبر الاراضي العراقية وهذا سوف يحتم على العراق تطوير البنية التحتية لشبكة النقل الخاصة به وخاصة شبكة السكك الحديد (كونها مناسبة ورخيصة للمسافات الطويلة) سواء أراد العراق أن تكون موانئه هي المحطة التي تستقبل هذه البضائع أو كانت موانيء الدول المجاورة والقريبة هي الموانيء المستقبلة لها . لقد تم تقدير كمية بضائع الترانزيت المتوقع نقلها عن طريق الموانيء العراقية الى تركيا وسوريا واوربا بحدود (35) مليون طن سنوياً كحالة إعتيادية و(60) مليون طن كحالة متفائلة[2]

أما في مجال الطيران المدني فان الستراتيجية ، في السبعينيات من القرن الماضي ، كانت تهدف الى دعم نشاط الطيران المدني ماديا ومعنوياً ، توسيع الاسطول الجوي العراقي ، الانتقال من النطاق المحلي والاقليمي الى النطاق العالمي ، وتدريب نخبة كفوءة من الطيارين والفنيين في مجال الطيران المدني يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً في مجال التشغيل وتقديم الخدمات ، أما في مجال البنى التحتية كإنشاء المطارات فإن هناك اتجاهين :

1. قيام المستثمرين بإنشاء مطارات مدنية (بجزئيه الجوي والارضي) في مناطق الجذب العالي ومناطق السياحة الدينية وذات الجدوى الاقتصادية العالية .
2. قيام الدولة بإنشاء الاجزاء الجوية من المطارات (المدارج ، طرق الزوغان ، أبراج المراقبة الجوية ، ساحات وقوف الطائرات ....) ، وعرض الاجزاء الارضية (قاعات المسافرين ، المطاعم ، الكافتريات ، الاسواق الحرة ، مرائب السيارات ...) على القطاع الخاص لتنفيذها عن طريق الاستثمار .

وبالتأكيد فإن خدمات النقل كان لها نصيب كبير من هذا التدهور اذ تبين مؤشرات هذا القطاع إلى انه قد ساهم بنسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1975وارتفع إلى (2ر4%) عام 1980 ليصل إلى

(1) وزارة النقل العراقية.

(2) دراسة الجدوى الايطالية لميناء الفاو الكبير، ك1، 2008.

(5%) عام 1990[1] وارتفعت هذه المساهمة لتصل الى 7،7 % عام2008 . ومما يشار إليه في مجال معطيات هذا القطاع إلى إن حصة الناتج الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (68%) عام 1968 إلى (71%) عام 1980 لتصل إلى (83%) عام 1990 واخذت هذه النسبة بالارتفاع خصوصا بعد عام 2003 بسبب انخفاض مساهمة القطاع العام ويعود ذلك للظروف السياسية والامنية التي مر بها العراق وامكانية قيام القطاع الخاص بمهام هذا القطاع خاصة في مجال النقل البري لتصل الى اكثر من 90% [2].

ولكن الذي حدث إن حصته في تكوين رأس المال كانت قد انخفضت من (42%) إلى (9%) ومن ثم (2%) للسنوات نفسها وعلى التوالي [3]، ويعزى هذا التراجع في حجم استثمارات القطاع الخاص في هذا النشاط إلى عدم وجود الشركات الخاصة الكبيرة والاقتصار على عدد كبير من الأفراد الذين يمتلكون وسائط النقل المختلفة، فضلا عن غياب مؤسسات الائتمان المتخصصة التي يمكن أن تلعب دوراً مًهماً في تمويل استثمارات كبيرة في هذا القطاع.

أما قدرة هذا القطاع على الاستخدام فقد ارتفعت من (8%) عام 1980 لتصل إلى (11%) عام 1990، وتبقى محدودية الاستثمار والاستخدام ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المعبرة عن حاجته الفعلية إلى دعم الدولة الضروري لتعزيز الأطر المؤسسية له لاسيما مؤسسات الائتمان التي يمكن أن تدعم الشركات الناشئة في هذا المجال.

3- قطاع الاتصالات:

من المعروف بأن الدولة هي التي تسيطر على جميع مرافق هذا القطاع ولم تسمح للقطاع الخاص أن يكون له دور يذكر في هذا المجال، فالاستثمارات العامة متزايدة باستمرار في هذا القطاع والذي يوفر إحدى البنى الارتكازية المهمة جداً لعمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، بمعنى إن القطاع الخاص يستطيع الاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع دون أن يتحمل أية كلفة تذكر، ونظرا للدور المهم الذي يلعبه قطاع الاتصالات في المجالين المدني والعسكري فقد تعرضت البنى التحتية لهذا القطاع خلال الحرب الاخيرة الى ضربات قاصمة أدت الى تدميرها بشكل شبه كامل ، كما أدى سوء الوضع الامني والاعمال الارهابية والتخريبية الى توقف أعمال الصيانة وإعادة التاهيل للبنى التحتية في المناطق الساخنة وغير الامنة خاصة شبكة الهاتف الارضي .

من ناحية أخرى فإن تشكيل هيئة الاعلام والاتصالات وسحب أغلب الصلاحيات والمسؤوليات من وزارة الاتصالات وإناطتها الى هيئة الاعلام والاتصالات قد أدى الى تلكؤ تنفيذ سياسة إتصالات واضحة في العراق خلال الفترة 2003 – 2009 وكان التخبط واضحاً في هذا

(1) وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 1980-1990، بغداد، 1993، ص10.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مصدر سبق ذكره، ص25.

(3) نفس المصدر السابق، ص30.

المجال من حيث نوعية المشاريع التي يتم إقتراحها والتغير المستمر في تحديد الاولويات بينها .

كان العراق يمتلك (1671) بدالة الكترونية ويدوية في عام 2002 موزعة على كافة المحافظات ، وبسبب الحروب واعمال التخريب اصبح عددها في عام 2007 ما مجموعه (292) بدالة ، وبلغ عدد الخطوط الهاتفية حوالي (1306111) خطاً وبلغت الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص (5.1%) لعموم العراق و (7.3%) لمحافظة بغداد ، وبلغ عدد المكاتب البريدية الموجودة في عموم محافظات العراق (351) مكتباً في سنة 2007 في حين بلغ عدد الصناديق البريدية (55227) صندوقاً لنفس السنة[1].

(1) وزارة الاتصالات العراقية.

اما نشاط خدمات الشبكة الدولية (الانترنت) فقد بلغ عدد مراكز الخدمة المفتوحة في عام 2001 ما مجموعه (19) مركزاً و (55) مركزاً عام 2003 و (26) مركزاً عام 2006، اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص فقد بلغ (30) مركزاً خلال 2003 و(15) مركزاً خلال عام 2005 و(5) مراكز خلال عام 2006 .

فيما يتعلق بالواقع الحالي لشبكة الهاتف النقال ، فبالرغم من تأخر دخول هذه التقنية الى العراق إلا أن أعداد المشتركين فيها قد تزايد وبشكل كبير ، حيث وصل عدد المشتركين لجميع شبكات الهاتف النقال الى اكثر من (15420500) مشترك في عام 2008 ، ونسبة تغطية هذه الشبكات تراوحت مابين 30% الى 90%[2] ، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو رخص ثمن بطاقة الاشتراك (SIM) ، إلا أن مستوى تقديم خدمة الهاتف النقال قد ساءت في الفترة الأخيرة ولم تتخذ شركات الهاتف النقال أية إجراءات فعلية لتحسين الخدمة بالرغم من الانذرات التي تم توجيهها إليها.

(2) نفس المصدر السابق.

أما خدمة الانترنت فلا زالت دون المستوى المطلوب ويتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود لتأمين هذه الخدمة سواء كان ذلك لدوائر الدولة أو للمواطنين على حد سواء .

وللاستفادة من موقع العراق الجغرافي وتعزيز دوره كحلقة ربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب فإن العمل جاري على ربط العراق بالدول المجاورة بشبكة من المحاور والكابلات الضوئية .

إن قطاع الاتصالات أصبح من القطاعات المهمة والمربحة في نفس الوقت ويمكن من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز إيرادات الدولة بشكل كبير، كما أن المجال مفتوح بشكل واسع للقطاع الخاص للمساهمة في بناء وتشغيل العديد من مشاريع هذا القطاع من خلال عقود شراكة أو من خلال الاستثمار الكامل مع بقاء حق الدولة في الإشراف والتنظيم عليه .

إن الإطار العام الذي اعتمدته إستراتيجية الاتصالات في العراق خلال الفترة المقبلة هو مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات

بمرحلتيها والإستراتيجية العربية العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2007 – 2012 ، وخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات الايسكوا والأهداف الإنمائية للألفية.

4- قطاع البنوك والتأمين:

تكمن أهمية القطاع المالي في دوره المهم في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، ولأجل التخفيف من حدة الضرر الذي سببه الحصار الاقتصادي فقد سعت الدولة إلى تطوير هيكل القطاع المالي عبر إنشاء مؤسسات مالية جديدة وتوسيع شبكة المؤسسات القائمةولا يمكن تقييم هذا القطاع بصورة مناسبة وذلك بسبب قلة البيانات المتوفرة ولكن تنحصر قيمة الإجمالي السنوي لإقساط التامين المسجلة لكل شركات التامين بين 60-80 مليون دولار المملوكة للقطاع الخاص وحوالي أربعة أضعاف هذه القيمة لشركات التامين المملوكة للقطاع العام والسبب في ذلك يعود الى ان كل او معظم العقود الحكومية لخدمات هذا القطاع يتم منحها لشركات التامين المملوكة للدولة[1] ،أما شركات التامين الخاصة فتتميز بضعف قاعدة رأس المال والاحتياطات المالية والكوادر المدربة وصغر حجم الأقساط المكتتبة مما أدى الى ضعف وجودها الفاعل في السوق القائم على التنافس ،وسيبقى هذا القطاع مرتبطا بالدرجة الأولى بمقدار التطور الاقتصادي المحلي بصورة عامة وما يتبعه من تطور في قطاع البنوك كمصدر لتمويل الاستثمار وكوسيط في النشاط التجاري بصورة خاصةوفي الحالتين فان التوقعات تعتمد بالدرجة الأساسية على مقدار النجاح المحقق في إحداث التغيير الاقتصادي الجذري (الإستراتيجية والسياسات وإقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية والبيئية العامة) وليس فقط تحقيق زيادة في الإيرادات النفطية ،ومن واقع التطورات الراهنة والمحتملة في المدى القريب فان من المستبعد ان تزداد فعاليات التامين على المستوى الكلي كما يتمثل في نسبة حجم أقساط التامين الى الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كثافة سوق التامين،واذا أردنا معرفة المميزات الترجيحية المتوفرة في سوق التامين نجد ان العراق يحتل المركز الأول من بين أربع دول عربية هي لبنان ،سوريا، الأردن ،اليمن[2].

5- المؤسسات المصرفية:

وتشمل المصارف الشاملة التي يأتي في مقدمتها مصرف الرافدين ومصرف الرشيد الذي تأسس عام 1988 عن طريق فك ارتباط بعض فروع مصرف الرافدين.

وقد بلغت فروع هذين المصرفين (378) فرعاً في عام 1992، أما في عام 2001 فقد انخفض عدد فروعهما إلى (348) فرعاً ويرتبط هذان المصرفان في بعض أوجه أدارتهما وسياستهما بوزارة المالية [3].

(1) البنك الدولي، القطاع المالي العراقي، نيويورك2011.

(2) د.صفية احمد ابو بكر، اثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي الثاني، قطر2003، ص111.

(3) د.سامي عطو، تطور هيكل القطاع المالية وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، الاقتصاد العراقي وتغيرات البيئة العربية و الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص156.

وفي عام 1991 تم إصدار القانون رقم (12) الذي نص على تأسيس مصارف أهلية والتي أصبحت في عام 1997مصارف شاملة، وبعد إن كان عددها مصرفين في عام 1992 أصبحت (17) مصرفاً وعدد فروعها (126) فرعا عام 2001، وترتبط هذه المصارف الأهلية بالبنك المركزي العراقي في تحديد سياساتها.

أما المصارف المتخصصة فكلها ترتبط بوزارة المالية، فالصناعي والزراعي والعقاري والتعاوني كلها تمارس أعمالها التنموية كل في مجال تخصصه فضلاً عن إنها ومنذ عام 1996 بدأت تقوم بأعمال الصيرفة التجارية.

وبالإضافة إلى هذه المصارف فقد تأسس المصرف الاشتراكي قبل منتصف التسعينات وأعطت له صلاحية القيام بالصيرفة التجارية فضلاً عن نشاطه الذي انشأ من اجله.

وبشكل عام فقد تطور عدد فروع هذه المصارف من (49) فرعاً عام 1992 إلى (75) فرعاً عام 1997 ليصل إلى (86) فرعاً عام 2001 [1].

(1) نفس المصدر السابق، ص157.

6-المؤسسات المالية غير المصرفية:

وتشتمل هذه المؤسسات على شركات ومكاتب الصيرفة بالعملات الأجنبية وقبول الحوالات الخارجية، حيث بلغ عددها (303) شركة ومكتباً عام 2002، أما شركات الاستثمار المالي المساهمة الخاصة فلم يتجاوز عددها الـ(8) وبرؤوس أموال تتراوح بين (100- 300) مليون دينار عراقي، أما شركات التأمين الأهلية فقد كانت هي الأخرى محدودة الحجم والعدد الذي لم يتجاوز (4) شركات لغاية 2001، فضلاً عن سوق بغداد للأوراق المالية والذي تأسس عام 1992 ويتم تداول (104) شركة مساهمة فيها برؤوس أموال اسمية بمقدار (40) مليار سهم (دينار واحد للسهم) وتأسس صندوق التنمية العراقي عام 2000 برأسمال قدره (50) مليار دينار عراقي لتمويل مشاريع استثمارية تخص القطاع الخاص وفقاً لخطة التنمية وكذلك العمل على وضع برامج مشاريع استثمارية بالإضافة لتمويل بعض المشاريع الأخرى[2].

(2) نفس المصدر السابق، ص158.

يتضح من المعطيات السابقة إن القطاع المالي وبحجمه الذي وقفنا عليه وإمكانياته المتاحة سيكون من الصعب عليه إعداد الأرضية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية لاسيما في توفير الموارد المالية ومعالجة ألازمات النقدية والاقتصادية وتعجيل النمو الاقتصادي، هذا إذا ما أخذ بنظر الاعتبار إن الوضع العام في العراق كان قد تميز ببروز جملة من الاختلالات والتي تصاعدت في ظل الظرف الاستثنائي وتوقف الصادرات العراقية فضلا عن تجميد أرصدة العراق في البنوك الخارجية وتحجيم قدرته على الأستيراد، وهذه الاختلالات كثيرة ومتعددة ولكن تكفينا أن نشير إلى معدلات التضخم المتسارعة في الارتفاع حيث وصل إلى حوالي (1000%) كل ثلاث سنوات أي بمعدل سنوي (333%)[3]خلال فترة الحصار الاقتصادي، بالإضافة إلى

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية (1980-1998).

تدهور سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وتزايد معدلات البطالة وبالتالي اتساع حدة التفاوت في توزيع الدخل.

وإذا كان هذا جزءاً يسيراً من الاختلالات التي عصفت بالاقتصاد العراقي فكيف سيكون عليه الحال في ظل آلية السوق مع وجود الاختلالات دفعة واحدة، وهل فعلا تستطيع قوانين السوق وضع الآليات اللازمة لمعالجة هذه الاختلالات، وهل ستعمل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على تعزيز وضع الخدمات العراقية لتكون رائدة لباقي القطاعات.

المبحث الثالث

قطاع الخدمات في العراق وإمكانية التطور في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

إن ما تمتلكه الدول النامية من ميزات نسبية في القطاعات الخدمية لا يوازي ضخامة ما تمتلكه الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال وإذا ما أخذنا الدول النامية ككل سنجد انه وحتى ما يتعلق بخدمات السياحة والتي من المفترض إن يكون نصيب الدول النامية فيها كبيراً، نلاحظ إن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ على (80%) من مجمل هذا النشاط [29]، وعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع حجم تجارة الخدمات في الصين بنسبة 18.7% على أساس سنوي ليصل الى 308.1 مليار دولار وبلغ حجم الصادرات 134.2 مليار دولار فيما بلغ حجم الواردات 173.9 مليار دولار لعام 2010 [1].

لذا سيكون من الصعوبة بمكان بالنسبة للعراق إن يخترق حاجز الشركات العملاقة الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة وبالتحديد شركات السياحة الضخمة التي تنتمي إلى بعض دول أوربا الغربية لاسيما تلك التي تسيطر بشكل شبه كامل على السياحة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

(1) د.جلال امين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999، ص287.

فإمكانيات العراق الفنية في هذا المجال لا ترقى إلى ما موجود في الدول المتقدمة حيث ظهرت بعض المكاتب التي بدأت تنظم بعض الرحلات السياحية إلى الخارج أو عندما استفادت من ألاماكن التي تحفز هذا النشاط في الداخل كالمصايف والبحيرات والمواقع الأثرية. أما النشاطات الأخرى فقد شجعت على النمو المتزايد للمشروعات التي أصبحت توازي في أحجامها الشركات عابرة الأوطان، وهذا النوع من الشركات أصبح يسيطر بشكل واسع على خدمات البنوك وشركات التأمين والاتصالات، وهذا مما يعقد الامر بالنسبة للدول النامية ولاسيما العراق والذي من الصعب عليه مواجهة مثل هذه الشركات، وذلك لصغر حجم ومحدودية إمكانية شركاته القليلة العدد من أن

تصمد أمام قوة وإمكانية هذه الشركات العملاقة في الكثير من المجالات.

ولابد والحال هذه من تشخيص النشاط الذي يمكن أن يعول عليه في عملية التنمية الاقتصادية ويكون عاملا ذا أهمية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق فضلا عن استقلاليتهً عن التبعية للخارج سواء عبر العوائد النفطية أو الاسًتثمار الأجنبي المباشر، وفي العراق يمكن تحديد السياحة الدينية كنشاط اقتصادي خدمي يتميز بهذه المميزات والتي تجعله في منأى عن الكثير من المؤثرات الخارجية للاقتصاد الحر.

السياحة الدينية:

إن وجود أماكن مقدسة في العراق يجعل منها مصدر جذب لأعداد كبيرة للوافدين من الخارج، الذين يعدون إن زيارتهم لهذه ألاماكن ضرورية لإكمال جوانب مهمة من عقيدتهم الدينية.

ويمكن ان نعطي مثالا لثلاث دول في العالم تقريبا في مجال السياحة الدينية بشكلها الواسع هي العراق ،السعودية ،فرنسا، وربما يوجد في بعض الدول الأخرى مثل هذا النشاط لكنه ليس بالحجم والضخامة التي هو عليها في هذه الدول الثلاث[1]. فبالنسبة للسعودية، فأنها الفريضة التي فرضها الله سبحانه وتعالى على المسلمين في حج بيت الله الحرام، وهذه لا تخضع لأي اعتقاد ديني لأي شخص أو طائفة وإنما هي ركن من أركان الدين وجاء أمر الله بأدائها، لذا فأن الملايين من المسلمين يسعون لأداء هذه الفريضة، ولنا إن نتصور البعد الاقتصادي لهذا الزخم الكبير من الزائرين على السعودية ليؤدوا مناسك الحج، لكن هذا النوع من السياحة الدينية لا يخلو من بعض الاختناقات الاقتصادية التي تحد من تطويره أو التوسع فيه، الأمر الذي يجعل الحكومة السعودية تسمح فقط لكل ألف من كل مليون مسلم لأداء هذه الفريضة كل عام، فضلا عن كون حكومة هذه الدولة زاهدة بعض الشيء بالعوائد المالية لهذا النشاط وذلك لضخامة عوائدها النفطية والتي تجعلها تعزف وتتردد عن استقبال إعداد كبيرة من الحجاج إليها حتى ولو لأيام معدودة لا تتجاوز الثلاثين يوماً في السنة.

إن استثمار أموال طائلة لإنشاء المرافق الضرورية لاستقبال الملايين من الزائرين لمدة محدودة إنما يعد في جانب منه هدراً للموارد المالية والاقتصادية وصعوبة استعادتها ولو على المدى البعيد، حتى لو أضيفت إلى مدة الحج المدد المحدودة لأداء فريضة العمرة خلال السنة لما تغير الحال كثيراً، فالفنادق والمطاعم والخدمات العامة كلها ستتعطل لأشهر عديدة حتى يأتي موسم الحج أو العمرة، الأمر الذي جعل المملكة تحدد عدد الوافدين لكي لا تكون مجبرة على التوسع في هذه المرافق.

(1) يوسف محمود منهل، مدى ملائمة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص 238.

أما في فرنسا، فان الوافدين لزيارة ألاماكن المقدسة في جبال البرينية جنوب البلاد يتجاوز أربعة ملايين زائرلذا فأن الأمر أسوء مما هو عليه في السعودية بالنسبة لفريضة الحج من الناحية الاقتصادية، وذلك لان الناس الذين يفدون من كل مكان في العالم يقصدون الجبال الفاصلة بين فرنسا وأسبانيا، حيث النبع المقدس في الجانب الفرنسي من هذه الجبال الوعرة التي لا يمكن بل من الصعوبة إنشاء مرافق خدمية ضرورية لاستقبال هذا العدد الهائل من الناس خلال خمسة عشر يوماً في السنة فقط.

أما في السعودية فكما قلنا إن الأمر مختلف فالحجاج يقصدون مدينتين قائمتين هما مكة المكرمة والمدينة المنورة فيهما كل ما يحتاجه الزائر من خدمات أساسية كالماء والكهرباء والاتصالات وربما تبرز بعض الاختناقات في السكن والمواصلات والمطاعم ليس إلا، أما في فرنسا فأن المنطقة المقدسة ليست مأهولة ومن الصعب جداً إيصال الخدمات إليها وتفتقر إلى ابسط ما يحتاجه الزائر من وسائل الراحة وقد وجد المستثمرون الفرنسيون وغيرهم إن من الصعب بل يعد مخاطرة كبيرة استثمار أموال طائلة في فنادق ومطاعم ومؤسسات أخرى لخدمة الوافدين لخمسة عشر يوماً فقط خلال السنة.

أما العتبات المقدسة في العراق فمن الصعب جداً مقارنتها من الناحية الاقتصادية بالظروف التي تحيط بزيارة الماء المقدس جنوب فرنسا ولا حتى باداء فريضة الحج، فكل العتبات المقدسة في العراق موجودة في داخل مدن كبيرة، فيها تقريباً كل ما يحتاجه الزائر خلال مدة أقامته، ويمكن للقطاع الخاص أن يعمل على توسيع المرافق اللازمة لاستقبال اكبر عدد من الزوار، مما يجعل الضغط على المرافق السياحية كالفنادق ووسائل النقل والمطاعم اقل وطأه مما لو تكدس عدد كبير من السياح في أيام محدودة. كما إن الأمر يشجع على الاستثمار وذلك لان المنشآت التي ستقام تعمل طوال العام ولا تتوقف لأوقات طويلة، وأي استثمار في هذا المجال سيكون ذا مردود عالي أولاً، ومضموناً ثانياً، الأمر الذي يحفز رأس المال الخاص على التوجه إلى هذا النشاط بقوة.

فالسياحة الدينية في العراق وكما أسلفنا لها خصوصيتها من حيث أنها لا تتحدد بمدة زمنية معينه وإنما مفتوحة طيلة أيام السنة مع استثناء الزخم الكبير خلال شهر محرم وصفر وبعض الزيارات المخصوصة. يضاف إلى ذلك تحمل القطاع الخاص إدارة هذا النشاط منذ عشرات السنين دون أي حاجة لتدخل الدولة، إلا في حدود مسؤوليتها بإصدار التشريعات الخاصة بالسماح لهذه الأعداد الكبيرة من الزائرين بالدخول إلى البلد ودورها الذي لا غنى عنه في توفير الأمن.

فالخبرة التي يمتلكها القطاع الخاص في هذا المجال كبيرة، ولكن ينقصه الكثير لكي يحقق نتائج اقتصادية عالية المردود، فهو بحاجة

إلى تأسيس شركات سياحة ذات إمكانيات إدارية وإعلامية متطورة تتناسب والظرف الجديدة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، فمع وجود الرغبة الشديدة لدى شريحة واسعة من المسلمين والتي ترى من الضروري في حياة كل فرد فيها إن يزور العتبات المقدسة في العراق، فأن خدمات الدعاية والإعلان النشطة ستحفز الفرد على إشباع هذه الحاجة عدة مرات في حياته، فاستخدام المطبوعات والدعاية عبر الصحف والمجلات والتلفزيون ستخلق أجواء ملائمة تساعد في تطوير هذا النشاط. فشركات السياحة الناشئة هذه يمكن أن تعمل على تطوير البنى التحتية لهذه الخدمات، كإنشاء الفنادق والمجمعات السكنية لاستقبال الأعداد الكبيرة من الوافدين فضلا عن تطوير شبكة وسائل النقل والمطاعم. كما إن نشاطاً اقتصادياً بارزاً سوف ينشأ في مدن مثل كربلاء والنجف وبغداد وسامراء وحتى مدينة بعقوبة التي تقع على أهم طريق يربط بين دول الوافدين والعتبات المقدسة. وبما إن السياحة الدينية هذه مفتوحة طيلة أيام السنة وليس مقصورة على مدة معينة من الوقت فأن ذلك يعني تحفيز بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى على التحرك والمساهمة في سد حاجة السوق من السلع كالقطاع الزراعي والخدمات كقطاع الاتصالات وغيرها، فالأعداد الكبيرة من الوافدين والذين يقيمون لأيام يكونون بحاجة لمثل هذه السلع والخدمات.

الآثار المتوقعة:

إن انعكاسات تطور هذا النشاط واسعة ومتشعبة وذات أبعاد تظهر لاحقاً في كل مفاصل الاقتصاد الوطني، إذ إن تطور قطاع السياحة الدينية يمكن أن يؤدي إلى إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لتنمية القطاعات الخدمية الأخرى كالاتصالات والبنوك والتأمين والنقل والمقاولات والدعاية والإعلان، وسبب تركيزنا على هذا القطاع يعود إلى قدرته على النمو السريع دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة، فضلاً عن إمكانية أدارته من قبل القطاع الخاص بالرغم من إمكانياته الفنية المتواضعة، معنى ذلك انه سوف لا يحتاج إلى خبرات فنية عالية التكنولوجيا تفرض عليه من الخارج، كما انه سيكون بعيداً عن المنافسة الأجنبية بسبب من خصوصيته التي تجعل من القطاع الخاص المحلي الذي يضطلع بمهام هذا النشاط منذ زمن بعيد محتكراً له في كل جوانبه، بمعنى احتمالات هيمنة رأس المال الأجنبي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات متعددة الجنسيات ستكون ضعيفة بحيث لا تتوقع أن تهدد وجود القطاع الخاص المحلي في هذا النشاط[1].

(1) نفس المصدر السابق ص240 .

إن عودة النشاط السياحي الديني إلى ما كان عليه قبل نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي يعد انطلاقة مناسبة يعزز ذلك بوضع القواعد والأسس الكفيلة بتوسيع حركة هذا القطاع بما يؤمن وفود

أعداد اكبر من السابق من زوار العتبات المقدسة، مما سيكون له بالتأكيد آثار ايجابية على مجمل حركة الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها القطاعات الخدمية الأخرى والقطاع الزراعي،وان هذا النشاط سيؤدي الى:

- تطور النشاط في القطاع المصرفي وتحفيز شركات التأمين وذلك من خلال التوسع في عمليات التحويل الخارجي للعملة وتعبئة مدخرات القطاع الخاص والأفراد الذين سيعود عليهم تطور السياحة الدينية بعوائد مالية كبيرة بشكل دائم ومستمر.
- وجود أعداد كبيرة من الوافدين سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وغيرها مما يحفز التجارة الخارجية ويزيد في نموها وتطورها وربما سيساعد على تشكيل طبقة التجار التي تكون نواة لظهور البرجوازية الوطنية، وهذا الطلب المتزايد على المنتجات والسلع الغذائية يمكن أن يدفع القطاع الزراعي هو الآخر إلى التوسع في الإنتاج لسد جزء من الحاجة المتزايدة باستمرار.
- تطور موارد الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على الشركات السياحية والفنادق والمطاعم وشركات النقل والسياح والذي يمكن أن يوجه جزء من هذه الموارد لتطوير البنى الارتكازية في المدن المعنية للمساعدة في تطوير هذا النشاط الاقتصادي.
- إن توسع النشاط في بعض القطاعات الاقتصادية لا بد وان يؤدي إلى استخدام اكبر لخدمات الاتصالات الأمر الذي سيدفع بالشركات المحلية إلى توسيع وتطوير قدراتها الخاصة بتوفير أفضل الخدمات للسائح بما يعزز من وضعها المالي والاقتصادي، كما إن خدمات النقل هي الأخرى ستنشط بشكل كبير مقارنة بما هي عليه الآن.
- سيحصل ارتفاع في الطلب على مواد البناء وعلى خدمات الديكور نتيجة التوسع في خدمات البناء والتشييد وتطور خدمات المقاولات.
- تنشيط حركة المطبوعات والنشر والصور والكتيبات وغيرها مما له علاقة بهذا النشاط، فضلا عن خدمات الدعاية والإعلان وخدمات التصوير الفوتوغرافي والفيلمي التي لها خصوصية كبيرة لدى السائح.
- التوسع في هذه الأنشطة مجتمعة سيؤدي بلا شك إلى امتصاص جزء كبير من البطالة التي تتفاقم يوماً بعد آخر.
- تطور وتنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التي تنتج الهدايا وبعض التحف التذكارية التي ترتبط بالعتبات المقدسة.
- سيحصل نمو كبير في التجارة الداخلية والذي سيدفع بدوره إلى حركة اكبر في مجال التجارة الخارجية ولاسيما في جانب الاستيرادات.
- ممكن أن يتكرر ما حدث في الخمسينيات والنصف الأول من ستينيات القرن الماضي عندما ساعد التراكم الرأسمالي المتأتي من

التجارة إلى تطور القطاع الصناعي ونموه السريع وذلك من خلال التراكم الرأسمالي الذي سيحدث نتيجة لتطور النشاطات الخدمية ولاسيما السياحة الدينية التي ستكون مصدراً مهماً للحصول على العملة الصعبة والضرورية لاستيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع.

إن اختيار السياحة الدينية دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى له مبرراته، فمن الواضح إن هذا النشاط هو هبة خاصة ولا يخضع لمبدأ الميزة النسبية التي تقود إلى المنافسة، وبما إنها كذلك فأن ظروفه خاصة جداً في كل ما يتعلق بجوانبه المختلفة، فمن جانب إدارة هذا النشاط فقد تولى القطاع الخاص المسؤولية كاملة عندما كان في أوجه قبل ا لسبعينيات من القرن الماضي، فضلا عن إن الهدف من هذه السياحة يختلف جذرياً عما يبحث عنه السياح الذين يقصدون سواحل البحر أو الجبال أو المناطق الأثرية للاستجمام وقضاء وقت الراحة والمتعة لتجديد نشاطهم الحياتي والمهني، فالسياح الذين يقصدون ألاماكن المقدسة يتحملون المشاق ويبذلون الجهد الكبير لأداء المراسم الخاصة والتي يعدونها ضرورية ولازمة لتحقيق الأهداف التي جاؤا من اجلها.

يتسم الطلب على خدمات السياحة بارتفاع المرونة بالنسبة للدخل، فأن السياحة الدينية لا تخضع لأغلب الأحيان لهذه القاعدة وذلك إن معظم من يحاول الاستفادة من هذه الخدمة يلجأ إلى وسائل متعددة لتوفير المال اللازم لإشباعها، أما من خلال بيع بعض ممتلكاته أو بالاستغناء عن بعض المقتنيات الضرورية الأخرى وتوفير المال اللازم لذلك.

وان السياحة الدينية هبة خاصة يتمتع بها القليل من الدول ولكون إن توجهات وأهداف الأشخاص الذين يقصدون التمتع بها هي الأخرى لها خصوصيتها، فأننا لا نتوقع أن يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال وعلى اقل تقدير في الأفق المنظور.

المعوقات:

إن انطلاقة منظمة للسياحة الدينية بهذا الشكل لن تمر دون أن يعرقل مسيرتها الكثير من المعوقات، واخطر واهم عائق ممكن أن يقف بوجه أي تطور محتمل أن يحدث في العراق هو الاختلافات بين السياسيين مما يترتب عليه من إحداث بعض الفوضى وعدم الاستقرار في مختلف مناحي الحياة وبشتى الوسائل فضلا عن وجود قوى خفية تم توجيهها للقيام بأعمال من شانها خلق حالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن.

من الناحية الاقتصادية فأن الحكومة لم تبد أية بادرة تنم عن رغبتها في دعم وتطوير القطاع الخاص العراقي حتى ولو بشكل غير مباشر، فهناك نوع من التهميش لهذا القطاع بشكل عام الا بعض

الشركات المدعومة من الأحزاب والشخصيات المتنفذة في الحكومة وهي غير قادرة على تنفيذ أعمال ذات تخصص فني وعلمي مما أدى الى حدوث خسائر كبيرة بسبب الفساد المالي وبالتالي عرقلة التنمية الاقتصاديةوفي بداية التغيير عام 2003 وما بعدها كانت الدولة تدار من قبل سلطة الاحتلال وان الإيرادات والأموال العراقية كانت تحت سيطرتها مما دفعها الى ان بعض الشركات الأمريكية ومنها شركة هاليبيرتون قامت بتنفيذ بعض الأعمال مقابل الحصول على أموال كبيرة جدا وكان من نتائجها تبديد أموال الشعب العراقي ، علماً إن سلطة الاحتلال لم تصنع، أو بمعنى آخر، لم تسمح بوجود حسابات خاصة بالدولة العراقية مما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري على كل المستويات، الأمر الذي شجع الشركات الأمريكية على التلاعب بأموال العراق التي تقاضتها ولم تنجز ما عليها من مشاريع، إن سلطة كهذه ووفقاً لما قامت به لا ينتظر منها أن تترك القطاع الخاص العراقي أن يخطو باتجاه تطوير قطاع السياحة الدينية أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية[1].

أما حالة فقدان الأمن والتي يمر بها العراق في هذه الفترة ، فقد أدت إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، ويمكن التذرع بها للتقليل من دخول الزائرين للعتبات المقدسة، وهذا يشكل عائقاً مهماً أمام النهوض بالسياحة الدينية التي من الممكن أن تكون مقدمة للاقتصاد العراقي في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

الاستنتاجات:

نستنتج من ذلك مجموعة من الاستنتاجات منها:

1- إن استمرار الوضع على ما هو عليه يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، فالنشاط الاقتصادي يضم كل مفاصل الحياة تقريباً عدا الاستيرادات والتجارة الخارجية، ولكن ما هو أسوأ يحدث كل يوم حيث تزايد معدلات البطالة فضلاً عن التسرب في التعليم والتفكك الاجتماعي الذي بدأت بوادره تلوح في أفق المجتمع العراقي.

2- وكما اشرنا إلى إن النشاط الاقتصادي الذي ينمو الآن هو التجارة الداخلية، أما التجارة الخارجية فأنها محصورة بيد أناس محدودين ولا يتوقع منهم أن يستغلوا التراكم الرأسمالي الذي يمكن أن تحدثه التجارة لغرض الاستثمار في القطاع الصناعي أو الزراعي ذلك لأنهم مرتبطون بشكل وثيق بالاقتصاد العالمي أكثر من ارتباطهم بالاقتصاد الوطني من خلال علاقاتهم المالية الخارجية، لذا لا ينتظر منهم أية مساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.

3- في حالة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يتبعه من التزامات فانه سيواجه مشاكل عند تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة

الخدمات وذلك بسبب ضعف قطاعاته الخدمية قياسا لما تتميز به الدول المتقدمة في هذا المجال.

4- بإمكان العراق بناء قطاع خدمي متميز إذا ما أراد ذلك بسبب امتلاكه مقومات النهوض وتوجيه بعض من إمكانياته المالية والبشرية للارتقاء بهذا القطاع والابتعاد عن حالات الفساد المالي والإداري التي شوهت ودمرت البنية الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

5- إذا ماتم تطوير وتنمية هذا القطاع – وكما يحدث في الكثير من بلدان العالم باعتماد ايراداتها وبشكل رئيسي على هذا القطاع-فانه سيحقق التراكم الرأسمالي والذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

6- لقد تم التركيز على السياحة الدينية وذلك لتمتعها بالميزة التنافسية ولا يمكن للشركات الأجنبية إن تستثمر في هذا المجال على العكس للأنواع الأخرى من الخدمات.

التوصيات:

إن ما تطرقنا له حول موضوع السياحة الدينية لا يمكن أن يتم إلا وفق برنامج تنموي متكامل يعتمد على مجموعة من التوصيات:

1- إذا ما أراد العراق الخروج من وضعه الراهن والانتقال إلى اقتصاد السوق فأنه ملزم بتنفيذ برنامج تنموي تترابط فيه القطاعات الخدمية بالقطاعات الإنتاجية وتحقق مجتمعة إعادة بناء هياكلها مستهدفة تحقيق معدلات نمو ملموسة خلال السنوات العشر القادمة، وافتراضنا هنا أن تمنح منظمة التجارة العالمية العراق استثناء خلال هذه السنوات العشر من تنفيذ اتفاقياتها أو الخضوع لبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين.

2- لا مخرج للعراق إلا بالتنمية ولا تنمية حقيقية إلا وتكون مستقلة، وهذا يتطلب الكثير من العراقيين سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو الشعب بأكمله، كما يتطلب أن يقف العالم مع هذا البلد الذي عانى الكثير من الإجحاف الدولي بفرض الحصار عليه مرورا بالحروب الطائشة وخنقه ومن ثم الاستمرار في تدمير كل شيء ذا قيمة فيه باستثناء النفط، مما يعول عليه تنمية مستقلة شاملة تستغل كل الموارد المتاحة وتعبئتها باتجاه واحد في إطار استراتيجيات محددة تلعب فيها الدولة والقطاع الخاص دورا ً مهما ً يدعمه التفاف شعبي واسع.

3- تجنب التحرير السريع لبعض النشاطات الخدمية الأساسية ذات الأثر على عملية حشد المدخرات الوطنية والاستثمار المحلي كنشاط السياحة والتامين والبنوك.

4- ضرورة تحسين الكفاءة الاقتصادية لقطاع الخدمات،وهنا ينبغي الاحتكام إلى المفهوم الواسع للكفاءة الاقتصادية بحيث يشمل

المعايير الاستثمارية والإنتاجية والتنظيمية والإدارية وإخضاعها لمعايير الأداء.

المصادر:

1. د. ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.
2. B.Hoekman and G.Brgo, Trade in services. The GAT's and the Arab countries. Paper presented at: the Uruguay round and the Arab countries. IMF, 1996.
3. إحصاءات منظمة التجارة العالمية.
4. الاتفاق العام للتجارة والخدمات،الحقيقة والخيال،ترجمة شركة ابو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر.
6. صباح نعوش،منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، العرب ومنظمة التجارة العالمية،2004.
7 .الاتفاق العام للتجارة والخدمات، مصدر سبق ذكره.
8. بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.
9. د.حميد ألجميلي،جولة أورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف،من بونتاويل إستي 1968 الى مراكش 1994 ،ت2 –ك1 ،1995.
10. د.ابراهيم العيسوي ،مصدر سبق ذكره،
11. د.عماد عبدا للطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
12.وزارة التخطيط،واقع القوى العاملة وتطورها في العراق،بغداد،1991.
13.صندوق النقد العربي،نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية،العدد 31 ،2011.
14. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت للفترة 2004-2008 ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول لاعداد خطة التنمية الخمسية 2010-2014 للمدة 20-2009/5/21.
16. وزارة النقل العراقية.
17. دراسة الجدوى الايطالية لميناء الفاو الكبير، ك1، 2008.
18. وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي1980-1990،بغداد، 1993.
21. وزارة الاتصالات العراقية.
23. البنك الدولي،القطاع المالي العراقي،نيويورك،2011

24. د.صفية احمد ابو بكر،اثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربي،الملتقى العربي الثاني،قطر2003.

25. د.سامي عطو،تطور هيكل القطاع المالية وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي،الاقتصاد العراقي وتغيرات البيئة العربية و الدولية،بيت الحكمة،بغداد،2002.

28.جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعات الإحصائية(1980-1998).

29. د.جلال امين،العولمة والتنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999.

31. يوسف محمود منهل، مدى ملائمة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد،2005.

33. أنثيا لاوس ون،سيتوارد هال فورد،إشعال نار الشك،التحالف ومليارات النفط العراقي،المستقبل العربي،العدد 306 ،2004.